خبراء اقتصاد يطالبون الرئيس سعيّد بخريطة طريق واضحة للخروج بالبلاد من أزمتها المالية

تونس تكابد تداعيات الإغلاق .. مخاوف معيشية وأزمة تمويل

تونس – "وكالات" : تتواصل حالة الخوف لدى عموم التونسيين من تأثير الانقلاب والأزمة السياسية في وضعهم المعيشي وقدرة الدولة على تأمين أجورهم والخدمات الأساسية في المدة المقبلة.

ويأتي ذلك في وقت يطالب فيه خبراء اقتصاد الرئيس قيس سعيّد بالكشف عن خريطة طريق واضحة للخروج بالبلاد من أزمتها المالية في أقرب وقت، لضمان عدم انزلاق البلاد في الإفلاس أو التخلف عن سداد ديونها الخارجية.

وتتسارع الأحداث السياسية في تونس عقب الإجراءات الانقلابية التي أعلن عنها سعيّد في ظرف مالي صعب تواجه فيه البلاد شحّ التمويلات وتراجع الاستثمار وتعطّل صناعة السياحة، فضلاً عن التداعيات المرتقبة لقرارات تمديد ساعات حظر التجول والحجر الشامل على العاملين في القطاعات التجارية والخدماتية.

ويعيش اقتصاد تونس في الفترة الأخيرة أزمة غير مسبوقة، مع تسجيل انكماش في النمو خلال الربع الأول من العام الجاري بنسبة 3 في المائة وارتفاع البطالة إلى 17.3 في المائة، وانهيار عائدات السياحة نتيجة الأزمة الوبائية، وتفاقم المديونية التي بلغت نحو 35 مليار دولار.

محاذير شديدة من خطر انزلاق البلاد إلى الإفلاس أو التخلف عن سداد ديونها الخارجية

مخاوف معيشية

رغم تجاوز الساعات الأولى الصعبة في البلاد وتواصل الحركة التجارية والخدماتية وتموين السلع بشكل عادي عقب إعلان 25 يوليو ، يسيطر القلق على التونسيين بسبب مخاوف من عدم قدرة الدولة على تأمين الأجور في الأشهر المقبلة وتواصل تداعيات الجائحة الصحية وقرار تمديد ساعات الحجر الصحي الشامل وحظر التجول.

يقول محرز الزديني، وهو صاحب متجر صغير في العاصمة تونس، إنّ الحجر الصحي أصبح قاتلاً لكلّ القطاعات التجارية والخدماتية، مرجحاً أن يجبر أصحاب المحلات على تسريح عمالهم.

أضاف الزديني في حديثه لجريدة "العربي الجديد": "نحن في موسم الحر ونحتاج إلى تمديد ساعات العمل لا إلى مزيد من التضييق"، مشيراً إلى أنّ كلّ العوامل الدافعة للإفلاس التقت على التجار، لا سيما ضعف القدرة على الإنفاق، وجيوب التونسيين الفارغة، ومحدودية ساعات العمل.

ويطالب بمراجعة قرارات الحجر ومنع تنقل العربات والأشخاص وإفساح المجال أمام التجار للعمل لساعات متأخرة من أجل تنشيط الحركة التجارية في البلاد والحفاظ على أكبر قدر ممكن من مصادر الرزق ووقف نزيف تسريح العمال.

والاثنين، أصدر سعيّد أمراً رئاسياً يقضي بحظر تجول الأشخاص والعربات بكامل البلاد من الساعة السابعة مساءً إلى الساعة السادسة صباحاً لمدة شهر.

ضغوط التمويل

وبسبب الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها البلاد، تحتاج تونس إلى تمويلات عاجلة لضمان سداد أجور أغسطس المقبل وقسط دين بقيمة 500 مليون دولار يحل أجله في الأسبوع الأول من الشهر المقبل.

وفي هذا السياق، شككت وكالة التصنيف الائتماني "فيتش" في تقرير لها، أول من أمس، في قدرة الرئيس التونسي على استخدام سلطته لاتخاذ تدابير صعبة لمعالجة ضغوط التمويل على غرار خفض فاتورة أجور القطاع العام بسبب لا شعبية مثل هذه القرارات وإمكانية تأليب الرأي العام ضده.

وقالت وكالة "فيتش" إنّ قرار الرئيس التونسي تعليق عمل البرلمان وإقالة رئيس الوزراء قد يضيف مزيداً من التأخير لبرنامج صندوق النقد الدولي الذي من شأنه أن يخفف من ضغوط التمويل الكبيرة في البلاد.

واعتبرت وكالة التصنيف في تقرير أصدرته أنّ تونس ستحتاج إلى الحصول على مبالغ كبيرة من تمويل الدائنين الرسميين قبل نهاية العام من أجل وقف التدهور في مركز السيولة الخارجية لديها.أما اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية المنظمة الممثلة لقطاع الأعمال الخاص، فشدد في بيان له، أول من أمس، على أهمية أن تكفل كلّ الخطوات التي ستتخذ في الفترة المقبلة سيادة القانون وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والفردية لكلّ التونسيين بعيداً عن منطق تصفية الحسابات أو الانتقام أو التشفي.

خريطة إنقاذ

يعتبر خبير الاقتصاد، رضا شكندالي، أنّ التعجيل بوضع خريطة طريق اقتصادية واضحة المعالم يبعث برسائل طمأنة للداخل والخارج، مشدّداً على ضرورة إشراك المنظمات الفاعلة في البلاد من أجل ضمان تطبيقها والذهاب بها إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويلات اللازمة.

يقول الشكندالي "الوضع الخانق للمالية العمومية يستوجب حلولاً سريعة لإقناع صندوق النقد الدولي بتوقيع اتفاق مع تونس"، مؤكداً أنّ الاتفاق مع الدوائر المالية العالمية يتطلب حواراً اقتصادياً وطنياً تكون مخرجاته ملزمة لكل الأطراف.

ويعتبر خبير الاقتصاد، رضا شكندالي، أنّ التعجيل بوضع خريطة طريق اقتصادية واضحة المعالم يبعث برسائل طمأنة للداخل والخارج.

يتحدث الخبير الاقتصادي عن الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد العام التونسي للشغل في توفير الأرضية لصياغة خريطة طريق اقتصادية. ويرى الشكندالي أنّ خريطة إنقاذ اقتصادي من دون قرارات تمس من الوضع المعيشي للتونسيين ممكنة، شرط الالتزام بتطبيقها.

ويكشف أنّ تنقية مناخ الاستثمار بمكافحة الفساد ستكون له أيضاً انعكاسات جيدة على وضع تونس في خريطة الاستثمار العالمي، مرجحاً أن تحظى تونس بدعم أميركي لدى صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على التمويلات.

الإغلاقات تفاقم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية

تداعيات الجائحة الصحية تتواصل وقرار تمديد ساعات الحجر الصحي الشامل وحظر التجول يضاعف الهواجس

القلق يسيطر على المواطنين خشية عدم قدرة الدولة على تأمين الأجور في الأشهر المقبلة

من شأنه أن يخفف من ضغوط التمويل الكبيرة في البلاد.

واعتبرت وكالة التصنيف في تقرير أصدرته أنّ تونس ستحتاج إلى الحصول على مبالغ كبيرة من تمويل الدائنين الرسميين قبل نهاية العام من أجل وقف التدهور في مركز السيولة الخارجية لديها.أما اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية المنظمة الممثلة لقطاع الأعمال الخاص، فشدد في بيان له، أول من أمس، على أهمية أن تكفل كلّ الخطوات التي ستتخذ في الفترة المقبلة سيادة القانون وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والفردية لكلّ التونسيين بعيداً عن منطق تصفية الحسابات أو الانتقام أو التشفي.

خريطة إنقاذ

يعتبر خبير الاقتصاد، رضا شكندالي، أنّ التعجيل بوضع خريطة طريق اقتصادية واضحة المعالم يبعث برسائل طمأنة للداخل والخارج، مشدّداً على ضرورة إشراك المنظمات الفاعلة في البلاد من أجل ضمان تطبيقها والذهاب بها إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويلات اللازمة.

يقول الشكندالي "الوضع الخانق للمالية العمومية يستوجب حلولاً سريعة لإقناع صندوق النقد الدولي بتوقيع اتفاق مع تونس"، مؤكداً أنّ الاتفاق مع الدوائر المالية العالمية يتطلب حواراً اقتصادياً وطنياً تكون مخرجاته ملزمة لكل الأطراف.

ويعتبر خبير الاقتصاد، رضا شكندالي، أنّ التعجيل بوضع خريطة طريق اقتصادية واضحة المعالم يبعث برسائل طمأنة للداخل والخارج.

يتحدث الخبير الاقتصادي عن الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد العام التونسي للشغل في توفير الأرضية لصياغة خريطة طريق اقتصادية. ويرى الشكندالي أنّ خريطة إنقاذ اقتصادي من دون قرارات تمس من الوضع المعيشي للتونسيين ممكنة، شرط الالتزام بتطبيقها.

ويكشف أنّ تنقية مناخ الاستثمار بمكافحة الفساد ستكون له أيضاً انعكاسات جيدة على وضع تونس في خريطة الاستثمار العالمي، مرجحاً أن تحظى تونس بدعم أميركي لدى صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على التمويلات.

أوضح لـ الصباح AL-SABAH أن هذا النظام أكثر أماناً للمعاملات لعدم وجود خطر من رموز التعريف الشخصي« PIN المسروقة / المخترقة»

الصبوري : سوق المدفوعات البيومترية العالمي يتضاعف 36 مرة بين 2018-2027

تعد المصادقة البيومترية أكثر أماناً لمصادقة المعاملات نظرًا لعدم وجود خطر من رموز التعريف الشخصي PIN المسروقة / المخترقة. ومن خلال استخدام بطاقة الدفع البيومترية، لن يتنازل المستهلكون عن الأمان بتجربة المستخدم، مقارنة باليوم حيث يضطرون إلى قبول عدم التحقق (بدون أمان) للمدفوعات منخفضة القيمة.

هذا ما يؤكده مدير عام Zwipe الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رمزي الصبوري، في حوار أجرته معه "الصباح" . وفي ما يلي تفاصيل الحوار

• ما رأيكم بالدفع البيومتري في دولة الكويت والمنطقة والعالم؟ وكيف تتوقع مستقبل هذا المجال وتطوره؟

• من المتوقع أن يسجل سوق المدفوعات البيومترية العالمي معدل نمو سنويا مركبًا بنسبة 49% خلال الفترة المتوقعة –2019 2021؛ وذلك وفقًا لمؤسسة أبحاث سوق رائدة.

إن الطفرة النوعية في مجال مدفوعات البطاقات دون تماس والدفع باستخدام الهواتف الذكية على مستوى العالمي وتطور البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى تطور تكنولوجيا الدفع البيومتري، هي من العوامل التي ستسهم في نمو هذا القطاع. ومن المتوقع أن ينمو سوق المدفوعات البيومترية العالمي 36 مرة في الفترة ما بين 2018–2027 ليبلغ 15.587.3 مليار دولار أميركي.

كما أن القلق المتزايد بشأن ارتفاع الجرائم والاحتيال الإلكتروني، وحاجة المؤسسات المالية إلى وضع أنظمة آمنة للدفع عبر الإنترنت سيكون وراء نمو أسلوب الدفع هذا.

في هذا الصدد، ستشهد منطقة الشرق الأوسط نمواً قوياً في هذا المجال خلال السنوات المقبلة؛ فالمنطقة لديها الإمكانات والمقومات التي تدعم هذا التوجه. وفي هذا الشأن أطلقنا، في شركة Zwipe ، خدمة Zwipe Pay ONE عالميًا، ضمن خطتنا بالتركيز بشكل خاص على سوق الشرق الأوسط. وتنفرد خدمة Zwipe Pay ONE بكونها أول نظام للمعايير البيولوجية في البطاقات من السيليكون في العالم وهو متوفر لمصنعي البطاقات والجهات المصدّرة لها ويهدف إلى إثراء محفظة المدفوعات والتميز وتحسين عائدات الاستثمار؛ في ظل حرصنا على تعزيز مكانتنا وريادتنا في التصدي للوباء.

لطالما كانت الكويت المكان المثالي لاختبار المنتجات الرائدة بفضل مقدرتها على تبني الأدوات والأساليب المبتكرة في الدفع عبر السنين. وقد تصدرت الريادة في اعتماد البطاقات البيومترية على مستوى المنطقة عام 2018. وفي العام الماضي، اختارت شركة Zwipe شركة Veritech، التي تستخدم معظم البنوك في الكويت حلولها لإصدار بطاقات شخصية للعملاء. ومن خلال التعاون مع شركة Veritech، تعمل Zwipe مع جميع البنوك الكبرى في الدولة وقد استطاعت أن تقدم لهم منتجات ذات تأثير استراتيجي واقتصادي على أعمالهم.

مما لا شك به بأن الجائحة قد ساهمت في تسريع الخطى نحو التحول الهائل لاعتماد الدفع دون تماس في دولة الكويت لتبني مدفوعات بنسبة 100٪، أسلوب الدفع الآمن والخالي من المخاطر الصحية. بالإضافة إلى ذلك، ربطت شركة Zwipe أيضًا العديد من المعالجات الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا سيما Network I–ternational و Masria و Digital Payments و Areeba و MEPS لطرح بطاقات Zwipe Pay ONE للبنوك في المنطقة.

• كيف تسهم حلول شركة Zwipe المبتكرة في نجاح الأعمال في الدولة وعبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟

• إن معايير الأمن والأمان والراحة لميزة دون تماس تعد من العوامل الأساسية لتعزيز مستقبل المدفوعات. والبنوك في دولة الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على استعداد لتقديم تلك التجارب لدعم سلوكيات المستهلكين المتغيرة تجاه التسوق والدفع والراحة والرفاهية العامة. هذا وتوجد إمكانات هائلة لقطاع المدفوعات في المنطقة لتقديم بطاقات الدفع البيومترية التي تفيد المستهلكين والمصدرين والتجار، لتوفير المزيج المناسب من الراحة والأمان. وتقدم شركة Zwipe، بالتعاون مع شركائها الإقليميين الأقوياء "من معالجي البيانات ومصنعي البطاقات" هذا الابتكار إلى السوق.

في هذا الشأن، نحرص على توفير حلول واسعة للانضمام إلى هذه الخدمات وتلبية احتياجات جميع القطاعات. ويشمل ذلك التسجيل من المنزل على أساس " sleeve sol–tion"، والتسجيل عبر المغلفات لأصحاب الثروات، ومن داخل الفرع للمستهلكين (الذين لا يتمتعون بقدر كبير من المهارات التكنولوجية ويفضلون التسجيل تحت إشراف الموظفين). كما اننا نعمل أيضا على تطوير التسجيل عبر تطبيقات الهاتف المحمول لجيل الألفية وذوي الخبرة العالية في مجال التكنولوجيا.

• ما الاتجاهات الأكثر انتشارًا في مجال المدفوعات البيومترية في الكويت والمنطقة؟

• يشهد قطاع الدفع البيومتري تطوراً مستمراً. من بصمات الأصابع إلى التعرف على الوجه فإن تقنيات التعرف على بصمة العين وتحليل نبضات القلب والأوردة، على سبيل المثال لا الحصر، هي طرق محتملة لإحراز تقدم في أنظمة الدفع البيومترية. نأمل بشدة أن تساعد هذه التقنيات في زيادة الدقة والكفاءة والأمان ،من بين جميع سمات المصادقة البيومترية المستخدمة للتحقق من المستخدم، تظل بصمات الأصابع إلى حد بعيد الأكثر موثوقية وفعالية من حيث التكلفة والأكثر استخدامًا.

علاوة على ذلك، يعتمد العديد من الأجهزة القابلة للارتداء حاليًا على ميزة تتبع الحالة الصحية واللياقة البدنية. ويعمل المصنعون حاليًا على دمج ميزات إضافية (مثل دمج وظائف الدفع) لجعلها ضرورية يوميًا. مما لا شك فيه أن المدفوعات الرقمية هي مستقبل المدفوعات. وخلال السنوات المقبلة، سنرى تحول طرق الدفع من النقد إلى الطرق الرقمية.

• ما الفوائد الرئيسية للمدفوعات البيومترية وكيف يمكن لمقدمي الخدمات أن يعدوا بالسلامة من منظور الأمن السيبراني؟

• تعد المصادقة البيومترية أكثر أمانًا لمصادقة المعاملات نظرًا لعدم وجود خطر من رموز التعريف الشخصي PIN المسروقة / المخترقة. ومن خلال استخدام بطاقة الدفع البيومترية، لن يتنازل المستهلكون عن الأمان بتجربة المستخدم، مقارنة باليوم حيث يضطرون إلى قبول عدم التحقق "بدون أمان" للمدفوعات منخفضة القيمة.

ومن خلال استخدام بطاقات الدفع البيومترية، يتم تأمين جميع المدفوعات بطريقة مصادقة أقوى من رموز PIN. ولا تزال تجربة الدفع دائمًا دون تماس. سيستفيد تجار التجزئة المستهلكين الذين لديهم طريقة أكثر أمانًا للتحقق من الدفع وأيضا عمليات دفع أسرع، حيث يتم التخلص تمامًا من استخدام رموز PIN في نقاط البيع التي تدعم تقنية التواصل قريب المدى NFC لجميع قيم المعاملات.

أما من ناحية البنوك، فسيكون تأمين معاملات الدفع مع تجربة مميزة للدفع دون تماس عاملاً أساسيًا لبناء علاقة موثوق بها وكسب ولاء العملاء.

وبالإضافة إلى عنصري الأمن والأمان، توفر المدفوعات البيومترية تجربة مريحة وسريعة للمستخدم؛ هذه المدفوعات غير قابلة للتحويل، حيث يمكن للجميع الوصول إلى مجموعة فريدة من القياسات الحيوية. ولا يمكن التحايل على هذه المعايير الحيوية ويستحيل تزويرها أو سرقتها أو تكرارها.

المستهلكون لن يتنازلوا عن الأمان بتجربة المستخدم مقارنةً باليوم حيث يقبلون عدم التحقق "دون أمان" للمدفوعات منخفضة القيمة

هناك طفرة نوعية في مجال مدفوعات البطاقات دون تماس والدفع باستخدام الهواتف الذكية على المستوى العالمي

رمزي الصبوري – مدير عام Zwipe الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تطور البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من العوامل التي ستسهم في نمو هذا القطاع الدفع البيومتري